# مآخذ البغدادي في خزانة الأدب على العيني في شرح الشواهد الكبرى في باب المنصوبات


إعداد

**نجلاء محمود عوض**

باحثة ماجستير- كلية دار العلوم – جامعة الفيوم

إشراف

**أ.د/ حسام النادي**

أستاذ النحو والصرف والعروض المتفرغ

**أ.م.د/ صديق النجولي**

أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد

كلية دار العلوم- جامعة الفيوم

**الملخص:**

هذا البحث أحد فصول رسالة ماجستير بعنوان "مآخذ البغدادي في خزانة الأدب على العيني في شرح الشواهد الكبرى: دراسة نحوية تحليلية". وهذا هو الفصل الثاني منها؛ وهو المختار من المنصوبات من الشواهد النحوية التي ضَمَّنها البغدادي في خزانته. وهذا البحث يتضمن اختيارًا لشواهد شعرية في باب المنصوبات، مع عرض مآخذ البغدادي على العيني فيها، وتحديد أي الرأيين أقرب إلى القبول نحويًّا؛ وذلك بالاستعانة بمراجعة أقوال النحاة قديمًا في هذا الشأن، وتحرير القول الفصل في المسألة.

**الكلمات المفتاحية:**

البغدادي. العيني. المنصوبات. الشواهد النحوية.

## Abstract:

**This research is one of the chapters of a master's thesis entitled "Al-Baghdadi's Lessons in the Treasury of Literature by Ali Al-Aini in Sharh Al-Shawhid Al-Kubra: An Analytical Grammatical Study." This is the second chapter of it, and it is the selection of mansūb from the grammatical evidence that Al-Baghdadi included in his treasury. This research includes a selection of poetic evidence in the chapter on mansūb, along with presenting Al-Baghdadi's objections to Al-Aini regarding it, and determining which of the two opinions is closer to grammatical acceptance, by using the review of ancient grammarians' sayings in this regard, and editing the statement in the chapter on the issue.**

**Key words:**

**Al-Baghdadi/Al-A`ini/Positions/ Grammatical evidence**

## المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله. أما بعد، فإننا حين نقف عند التراث النحوي للعربية نجد أننا أمام عدد ضخم من الكتب والموسوعات العظيمة؛ فعلم النحو قد شغل عقول العلماء منذ القدم؛ فتناولوه بالبحث والدرس والتحليل، وعالجوا الكثير من الظواهر المختلفة، وناقشوا الكثير من قضايا النحو الدقيقة وأسسه؛ فاستطاعوا أن يقدموا لنا درسًا نحويًّا مكتملًا؛ بداية من أبي الأسود الدؤلي (ت: 69هـ) ومحاولة القضاء علي ظاهرة "اللحن" بنَقط الإعراب، ومرورًا بالخليل وسيبويه وغيرهم من العلماء الذين أنتجوا لنا العلم في مؤلفات كبيرة، كالكتاب لسيبويه، والأصول لابن السراج، وشروح المفصل، وغيرها. أمّا كافية ابن الحاجب، فقد شرحها الرضي الإستراباذي (ت:686هـ)، ثم أخذ عبد القادر البغدادي (ت:1093هـ) ما جاء بها من شواهد، وجمعها في كتاب ضخم يضم ثلاثة عشر جزءًا، أسماه "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب"، قام فيه بشرح كل شاهد نحوي فيه، واستوفاه بيانًا وتوضيحًا، كما جمع فيه ما جاء من آراء متداولة لدى العلماء في شرح هذه الشواهد، وكثيرًا ما كانت له مآخذ على بعض الآراء، وقد جمعت هذه المآخذ للبغدادي على أحد العلماء؛ وهو بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت:855هـ)، وقمت بدراسة نحوية تحليلية لها.

### مشكلة البحث:

تبدو مشكلة البحث في دراسة المختار من المآخذ النحوية التي أخذها عبد القادر بن عمر البغدادي في كتابه "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب" على بدر الدين محمود بن أحمد العيني في كتابه شرح الشواهد الكبرى في باب المنصوبات، ومعالجة هذه المآخذ، وبيان صاحب الحق فيها في رأيه.

### أهداف البحث:

1 ـ الاختيار من آراء العيني التي جاءت في خزانة الأدب في باب المنصوبات، وبيان موقف البغدادي من تلك الآراء.

2 ـ تسليط الضوء على وجهات نظر (البغدادي والعيني)، وإظهار قيمة جهودهما النحوية.

3. تتبع آراء العيني ومآخذ البغدادي عليها والترجيح بينها.

**الدراسات السابقة:**

إن علم النحو قائم على تعدد وجهات نظر النحاة، والخلاف النحوي هو أساس من أسس هذا العلم، وهو مادته ولُحمته وسُداه؛ لذلك نرى المؤاخذات في النحو العربي كثيرة جدًا، أما فيما يخص موضوعنا فقد وجدت الآتي:

1.مآخذ عبد القادر البغدادي اللغوية على ابن هشام في شرح بانت سعاد، د. فهد بن سليمان حمد الأحمد، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة القصم، 1441هـ/2019م.

2.استدراكات البغدادي على الرضي في خزانة الأدب (عرض ودراسة)، أمل بنت محمد بن عبد المجيد تلمساني، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها (تخصص: نحو وصرف)، جامعة أم القرى، 1429هـ/2008م.

3.اعتراضات البغدادي النحوية في كتابه (خزانة الأدب) على العيني في كتابه (المقاصد النحوية)، د. هزاع سعد المرشد، الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها بكلية التربية الأساسية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ـــ الكويت، 1429هـ/2008م. وقد نُشِرَ هذا البحث بمجلة "التراث العربي"؛ وهي مجلة فصْلية محكّمة تصدر عن اتحاد الكتاب بدمشق، العدد (112)، وعدد صفحات هذا البحث (25) صفحة. وهذا البحث هو الأقرب إلى موضوعنا، وهو بحث صغير منشور في مجلة، وبعد الاطلاع عليه وجدت الباحث قد تناول عددًا ضئيلًا جدًّا من مآخذ البغدادي علي العيني، فجاءت في تسعة عشر مأخذًا فقط، قسمها على الوجه الآتي:

أولًا: الاختلاف في التوجيه النحوي.

ثانيًا: القصور في فهم المعنى.

ثالثًا: صحة الرواية.

رابعًا: الخطأ في العزو.

منهج البحث وإجراءاته: سأتبع في هذه الدراسة "المنهج التحليلي"، الذي يقوم علي تتبع آراء العيني التي أوردها البغدادي في خزانة الأدب، ثم دراسة مآخذ البغدادي على العيني في بعض المسائل النحوية في باب المنصوبات؛ ومن ثم التعمق في دراسة تلك الآراء، والتوصل إلى أدق رأي صحيح بالحجة والدليل في كل مسألة بعد عرضها تفصيلًا، ومراجعة أقوال النحاة فيها.

***

والآن إلى بعض الشـواهد في باب المنصـوبات التي أخذ البغدادي العيني عليها، وتحليلها، ومحاولة إثبات الرأي النهائي فيها عن طريق مراجعة أقوال النحاة فيها.

1. أنعتُهَا إِنِّي مِن نُعَّاتِهَا كُومَ الذُّرَى وَادِقَةً سُرَّاتِهَا[1].

البيت شـاهد على أنَّ "(وادقة): صـفة مشـبهة، وفاعلها ضـمير مسـتتر فيها. و(سـراتها): منصـوب بالكسـرة على التشـبيه بالمفعول للصـفة المشـبهة".[2] "ونصـب معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل في حال إضافته إلى ضمير موصوفها، نحو قولك: مررتُ برجلٍ حسـنٍ وجهَه، بنصـب (وجه). لا يجوز إلا في ضـرورة، ألا ترى أنه قد نون (وادقة) ونصـب معمولها، وهي مضـافة إلى ضـمير موصـوفها، وكان الوجه أن يرفع (السـرات)، إلا أنَّه أضـطر إلى اسـتعمال النصـب بدل الرفع؛ فحمل الصـفة ضـميرًا مرفوعًا عائدًا على صاحب الصفة، ونصب معمول الصفة إجراءً له، في حال إضافته

(1) البيتان من بحر الرجز، وهما لعمر بن لجأ التميمي في ديوانه: شـعر ابن لجأ التيمي، (تحقيق: د/ يحيي الجبوري)، دار القلم، الكويت، ط3، 1403هـ/ 1983م، ص 153 (154 pdf)، ومنسوب إليه في: الأصمعيات لأبي سعيد الأصمعي، (تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون)، دار المعارف - مصر، ط1، ص34، خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي، (تحقيق: عبد السـلام هارون)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418 هـ - 1997 م، 8/ 225، المقاصـد النحوية لبدر الدين العيني، (تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر)، دار السلام ـــــ القاهرة، ط1، 1431 هـ - 2010 م، ص1450، الدرر اللوامع للشـنقيطي (تحقيق: محمد باسـل عيون السـود)، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط1، 1419هـ/ 1999م، 2/ 331.

هناك اختلاف في ترتيب الأبيات؛ فقد وجدت البيت الثاني في الديوان كالآتي: (مُنْدَحَّةَ السُّرَاتِ وادِقَاتِهَا). أما البيت الذي قد أُثبت في معظم استشهادات النحاة فترتيبه الخامس عشر في الديوان. وجاء في المقاصد النحوية، وشـرح التسـهيل لابن مالك (د. عبد الرحمن السـيد، د. محمد بدوي المختون)، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ - 1990م، 3/ 96، التذييل والتكميل لأبي حيان (د. حسن هنداوي)، دار القلم ـــــ دمشق، ط1، 11/ 24 على ما أنشده الكسائي و أبو عمر الزاهد، ولكن بلا نسبة:

أنعتُهَا إِنِّي مِن نُعَّاتِهَا مدارةَ الأَخْفَافِ مُجْمَراتِهَا

غُلْبَ الذَّفَارَى وعفَرْنِيَاتِهَا كُوَمَ الذُّرَا وَادِقَةً سُرَّاتِهَا

معني البيت: يصـف الشـاعر الناقة بأنها عظيمة السـنام، وأنها قد سـمنت إلى أنْ دنت سـرتها من الأرض. انظر المقاصد النحوية: ص1451.

(2) خزانة الأدب: 8/ 221.

إلى ضمير الموصوف مجراه إذا لم يكن مضافًا إليه"(1).

ومأخذ البغدادي على العيني هنا، جاء على النحو الآتي: يقول البغدادي: "ونقل ابن الناظم في شرح الألفية عن سيبويه أنَّ الجر في هذا النحو من الضرورات، وأنَّ النصب من القِسْمِ الضعيف. و أنشد البيت. ولم يُصب العيني في قوله: الاستشهاد عند ابن الناظم في نصب (سراتها)؛ لأن فيه شاهدًا على جواز: زيدٌ حسنٌ وجهَه بالنصب. انتهى"(2).

وبالرجوع إلى كلام العيني، وجدت الآتي: "الإعراب: قوله: (أنعتها): جملة من الفعل والفاعل والمفعول، قوله: (إنّي) الياء اسم إنَّ، وقوله: (من نعاتها): خبره، قوله: (كوم الذرا): كلام إضافي نُصب على المدح، قوله: (وادقة): صفة مشبهة نُصب على الوصف، و(سراتها): نصب على التشبيه بالمفعول وعلامة النصب فيه الكسر؛ كما في مسلمات، وإما نُصب على التمييز على رأي الكوفيين. والاستشهاد فيه: لأنَّ فيه شاهدًا على جواز قولك: زيدٌ حسنٌ وجهَه، بالنصب، وهو القِسْمُ الذي ينصب الصفة المشبهة المضاف إلى ضمير الموصوف فافهم، والله - سبحانه وتعالى - أعلم"(3).

وبالاطلاع على كلام ابن الناظم، وجدت الآتي:

قال ابن الناظم (ت: 686هـ): "نصب الصفة المجردة من الألف واللام المعرفَ بالألف واللام، والمضاف إلى المعرف بهما، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره، وجرها المضاف إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره ضعيف، وله ستة أوجه، وهي: حسنُ الوجهَ. وحسنٌ وجهَ الأب، وحسنٌ وجهَهُ، ونحوه قول الراجز:

أَنْعَتُها إنّيَ من نُعَاتِها كُومَ الذُرَى وَادِقةً سُرَّاتِها

وحسنٌ وجهُ أبيه، وحسنُ وجهِهِ، وحسنُ وجهِ أبيه"4.

---

(1) ضرائر الشعر لابن عصفور، (تحقيق: السيد إبراهيم محمد)، دار الأندلس للطباعة، ط1، 1980 م، ص286 (بتصرف). وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور، (تحقيق: د/ صاحب أبو جناح)، جامعة الموصل، ط1، 1400 هـ - 1980 م، ص575 (pdf577).

(2) خزانة الأدب: 8/ 222.

(3) المقاصد النحوية: ص1451.

(4) شرح ابن الناظم، (تحقيق: محمد باسل عيون السود)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1420 هـ - 2000م، ص320، 321 (بتصرف). و انظر: شرح الرضي علي الكافية، (تحقيق: أ. د. يوسف حسن عمر)، جامعة قاريونس – ليبيا، 1395 - 1975 م، 3/ 438، و شرح الأشموني (تحقيق: حسن حمد، إشراف: د/

وبناءً على ما تقدم فإن العيني قد ذكر موضع الشاهد في البيت، ولم يذكر فيه أي شيء عن ابن الناظم أو ما يخصه من آراء حول موضع الشاهد، كما زعم البغدادي بنسبته إلى العيني ما لم يصرح به، وما وجدت في كلام العيني أكثر من حديثه حول موضع الشاهد، بما يتفق مع كلام النحاة السابقين وما يتفق مع البغدادي أيضًا. لو افترضنا صحة ما زعمه البغدادي علي العيني، فأين سيكون الخطأ حينئذٍ؟ فابن الناظم بالفعل قد استشهد بالبيت على أنَّ (سراتها) منصوبة على المفعولية للصفة المشبهة باسم الفاعل(وادقة)، وهي مضافة إلى ضمير موصوفها؛ وإن كان هذا يجيء عنده على ضعف، وإن كان ضرورة.

وعليه: يسقط هذا المأخذ من البغدادي على العيني.

***

2. يَا دَارَمَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَبَدِ[1]

= إميل يعقوب)، دار الكتب العلمية، بيروت ـــــ لبنان، ط1، 1419هـ/ 1998م، 2/ 252، 253، المقاصد الشافية للشاطبي، (تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا/د. عبد المجيد قطامش)، جامعة أم القري، ط1، 1428 هـ - 2007 م، 4/ 412 (pdf 415)، شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 95، 96 (بتصرف). وشرح المفصل لابن يعيش، (تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب)، دار الكتب العلمية، بيروت ـــــ لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001م، 4/ 115، 116.

(1) البيت من بحر البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار المعارف بالقاهر، ط2، ص14، وبعده:

(وقفتُ فيها أُصَيلانًا أُسائِلُها عَيّتْ جوابًا وما بالرَّبعِ من أحدِ)

ومنسوب إليه في: خزانة الأدب: 11/ 35، المقاصد النحوية: 1791، الكتاب لسيبويه (تحقيق: عبد السلام هارون)، مكتبة الخانجي _ القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م، 2/ 320، 321، شرح كتاب سيبويه للسيرافي (أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 2008، 3/ 64، 65، شرح أبيات سيبويه للسيرافي (تحقيق: محمد علي الريح هاشم)، دار الفكر، القاهرة، 1394 هـ - 1974 م ، 2/ 66، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، (تحقيق: د/عباس محمد الصالحي)، دار الكتاب العربي، ط1، 1406 هـ - 1986م، 362، 364، تمهيد القواعد لناظر الجيش، (أ. د. علي محمد فاخر وآخرون)، دار السلام ـــــ القاهرة، ط1، 1428 هـ، ص 3546، شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، (تحقيق: محمد باسل عيون السود)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1421هـ - 2000م،

الشـــاهد في هذا البيت، قوله: (يا دارمية)، فإنه نداء لغير العاقل وهو (الدار)، وهو مع ذلك ليس اسم صوت؛ لأنه لا يشبه اسم الفعل1؛ لكونه غير مكتفى به، ولذلك احتاج إلي قوله: (أقْوتْ)[2].

ومأخذ البغدادي علي العيني هنا ليس في موضـع الشـاهد؛ حيث جاء المأخذ في التوجيه الإعرابي لشبه الجملة(بالعلياء)؛ يقول البغدادي: "وقد غفل العيني عن حكم وقوع الظرف بعد المعرفة بجعله حالًا منها، فقال: (بالعلياء) محلها النصـب على أنها صفة لـ (دارمية)، والتقدير: الكائنة بالعلياء. وهذا تحريره، والبعرة تدل على البعير".3

وقد رجعت إلي كلام العيني بكتابه، فوجدته يقول: " قوله: (بالعلياء): محلها النصب على أنها صفة لـ (دارمية)، والتقدير: الكائنة بالعلياء"4.

إذن: فالبغدادي يرى أن شبه الجملة (بالعلياء) حال، والعيني يرى أنها صفة.

وبالاطلاع على بعض المصادر، وجدت الآتي:

قال ابن جني (ت: 392هـ): "قوله: (بالعلياء) في موضع الحال أي: يا دارمية عالية مرتفعة"5.

قال أبو حيان (ت: 745هـ): "وكذلك أجازوا [الكوفيون] وصل النكرة إذا أضيفت إلى معرفة، نحو قولك: هذه دارزيد بالبصرة؛ فـــ (بالبصرة) صلة (دار) إذا كانت له دار بالبصرة ودار بغيرها. وجعلوا من ذلك قول الشاعر:

يَا دَارَمَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ

---

= 2/ 297، الدرر اللوامع للشنقيطي، 1/ 157.

معني البيت: يخاطب الشاعر دار الحبيبة بلهفة قائلًا: إنها خلت من ساكنيها، وامحت معالمها، وقست عليها الأيام. حاشية كتاب شرح الأشموني: 3/ 104.

(1) انظر: حاشية كتاب أوضح المسالك لابن هشام، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، 4/ 92.

(2) شرح التصريح: 2/ 297.

(3) خزانة الأدب: 11/ 35.

(4) المقاصد النحوية: 1792.

(5) المحتسب لابن جني، (تحقيق: د/ علي النجدي ناصف، د/ عبد الحليم النجار، د/ عبد الفتاح شلبي)، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـــ- 1999م، 1/ 251. وقد أورد البغدادي رأي ابن جني هذا في خزانته، انظر: خزانة الأدب، 11/ 34، 35.

وهذا كله لا يجوز عند البصريين. وهذه المواضع التي استدلوا بها حملها البصريون على غير ذلك، وأما ما جاء بعد النكرة فهو عند البصريين صفة لا صلة، وأما (هذه دار زيد بالبصرة) فـ (بالبصرة) في موضع الحال، وكذلك (يا دار مية بالعلياء) (بالعلياء): في موضع حال من المنادي على مذهب من يجيز الحال من المنادي، وأما على مذهب من لا يجيزه فمتعلق بإضمار فعل على وجهة البيان، التقدير: أعني بالعلياء"[1].

أما عن إعراب شبه الجملة بعد المعارف:

فقال أبو علي الفارسي (ت: 377هـ): "إنَّما امتنع وصف النكرة بالمعرفة؛ لأنَّ النكرة تدل على أكثر من واحد، والمعرفة مُخْتَصَّةٌ تدل على واحد؛ فمن حيث لم يَجُزْ أنْ يكون الواحد جمعًا، لم يَجز أن توصف النكرة بالمعرفة، ولا المعرفة بالنكرة"[2].

وقال ابن هشام (ت: 761هـ): "يقول المعربون على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال، وشرح المسألة مستوفاة أنْ يُقال: الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها إنْ كانت مرتبطة بنكرة محضة، فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة، فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما، وكل ذلك بشرط وجود المقتضي و انتفاء المانع".[3] ثم قال (في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور): "حكمهما بعدهما [المعارف والنكرات] حكم الجمل، فهما صفتان في نحو: (رأيت طائرًا فوق غصن، أو على غصن)؛ لأنهما بعد نكرة محضة، وحالان في نحو: (رأيت الهلال بين السحاب، أو في الأفق)؛ لأنهما بعد معرفة محضة، ومحتملان لهما في نحو: (يعجبني الزهر في أكمامه، والثمر على أغصانه)؛ لأن المعرف الجنسي كالنكرة، وفي نحو هذا ثمر يانع على أغصانه لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة"[4].

---

[1] التذييل والتكميل، (تحقيق: د. حسن هنداوي)، دار القلم بدمشق، ط1، 3/ 69، 70 (بتصرف).

[2] التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، (تحقيق: د/ عوض بن حمد القوزي)، ط1، 1410هـ/ 1990م، ص205.

[3] مغني اللبيب لابن هشام، (تحقيق: د/ مازن المبارك، محمد علي حمد الله)، دار الفكر بدمشق، ط1، 1384هـ/ 1964م، ص478.

[4] مغني اللبيب: ص493، 494.

وقال ابن الأثير (ت: 606هـ): "وقد أجاز بعض الكوفّيين وصف النكرة بالمعرفة، فيما فيه معنى مدح أو ذمّ، وتأوّل عليه قوله تعالى: {وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ. الَّذِي جَمَعَ مالًا وَعَدَّدَهُ}1، وهذا، وأمثاله - عند البصريّين - على البدل، وإضمار فعل أو اسم"[2].

وقال أبو حيان (ت: 745هـ): "وذهب بعض الكوفيين إلى جواز التخالف بكون النعت نكرة إذا كان لمدح أو ذم، وجعل منه: «ويل لكل همزة لمزة الذي جمع»؛ فالذي وصف لـ (همزة)، وأجاز الأخفش: وصف النكرة بالمعرفة إذا تخصصت النكرة قبل بالوصف، نحو: {فَآخَرَانِ يَقُومَانِ}[3]، ثم قال: {الْأَوْلَيَانِ}فالأوليان صفة لآخران لما تخصصت، وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة، ومنه عنده:

[لابنِ اللَّعينِ الَّذي يخبا الدُّخانُ لهُ وللمغني رسولِ الزُّورِ قوَّادِ[4]

فـ (قواد) صفة للمغني، وزعم ابن الطراوة أنه يجوز وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف بها خاصًا بالموصوف، وجعل من ذلك:

[فبتُّ كأني ساورتني ضيئلةٌ من الرُّقْشِ] في أنيابِها السُّمُّ ناقعُ[5]

وقال: ناقع صفة للسم، والذي نختاره أنه لا تنعت المعرفة إلا بالمعرفة، ولا النكرة إلا بالنكرة إذا تو افقا في الإعراب"[6]، " وما أوهم خلاف ذلك مؤول"[7].

وبناء على ما تقدم:

---

(1) سورة الهمزة، الآيتان: 1، 2.

(2) البديع في علم العربية لابن الأثير، (د. فتحي أحمد علي الدين)، جامعة أم القرى، ط1، 1420هـ، 1/ 315. وأشار الرضي إلى ذلك في كتابه، انظر شرح الرضي على الكافية: 2/ 307.

(3) سورة المائدة، الآية: 107 {فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ}.

(4) البيت من بحر البسيط، وهو للأحوص، (تحقيق: عادل سليمان جمال)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2، 1411هـ/ 1990م، ص139، من قصيدة مطلعها:

ضَنَّتْ عَقِيلَةُ لَمَّا جِئْتُ بِالزَّادِ وَ آثَرَتْ حَاجَةَ الثَّاوِي عَلَى الغَادي

(5) البيت من بحر الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه: ص33، من قصيدة مطلعها:

عفا ذو حُساً مِنْ فَرْتَنى فالفوارعُ فجنبا أريكٍ فالتلاعُ الدوافعُ

(6) ارتشاف الضرب لأبي حيان، (تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: د/رمضان عبد التواب)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418 هـ - 1998 م، 1908.

(7) شرح الأشموني: 2/ 318.

ربما يكون العيني قد سار علي درب الكوفيين في جواز وصف النكرة بالمعرفة، والعكس، ولكن كيف؟! وقد وضعوا لذلك شرطًا، فقالوا أنه جائز (إذا كان لمدح أو ذم)، علي كلٍ .. إذن رأي البغدادي هنا هو الصواب، بأنَّ (بالعلياء): حال، ولا تصلح أنْ تكون صفة.

وعليه: فإن البغدادي على حق في مأخذه على العيني في هذا الشاهد.

***

3. وَيَوْمًا تُوافِيْنا بِوجْهٍ مُقَسَّم كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلى وَارِقِ السَّلْمِ [1]

"الاستشهاد بهذا البيت في قوله: (كأنْ ظبية تعطو)، على أن (ظبية) رُويتْ بالرفع والنصب والجر.

"أما الرفع، فيحتمل أن تكون (ظبية) مبتدأ، وجملة (تعطو) خبره، وهذه الجملة الاسمية خبر (كأن) واسمها ضمير شأن محذوف، ويحتمل أن تكون (ظبية) خبر (كأن) وتعطو (صفتها)، واسمها محذوف وهو ضمير المرأة، لأن الخبر مفرد..."[2].

ولكن البغدادي لم يقبل الوجه الأول لقوله: " أنه لا يصح الابتداء بـ(ظبية)[3]؛ لأنه لا جملة اسمية بعد كأنْ، و إنما بعدها مفرد موصوف بجملة فعلية، ولا يجوز أن يكون مبتدأ خبره جملة (تعطو)؛ لئلَّا يلتبس المبتدأ حينئذٍ بالخبر"[4]، ثم قال: "والوجه الثاني هو الظاهر، وهو كلام سيبويه"[5].

ويُروي بنصب (ظبية) على إعمال (كأنْ) وهذا الإعمال مع التخفيف خاص بالضرورة... وعليه يكون جملة (تعطو) صفة (ظبية) [6].

(1) خزانة الأدب، 412/10.

(2) خزانة الأدب، 412/10.

(3) السابق، 10/ 412.

(4) السابق، 10/ 402 (بتصرف).

(5) السابق، 10/ 412.

(6) السابق، 10/ 412.

ومن روي بجر (ظبيـة) فعلي أنَّ (أنْ) زائـدة بين الجـار والمجرور، والتقـدير: (كظبية)، وعدَّ ابن عصـفورزيادة (أنْ) هنا من الضـرائر الشـعرية، وقال ابن هشـام في المغني: هو نادر"[1].

ثم نقل البغدادي رأي المبرد الذي يفسر الأوجه الثلاثة، فقال: "وقد أورد المبرد هذه الأوجه الثلاثة في الكامل قال: حدثني التوزي عن أبي زيد قال: سمعت العرب تنشد هذا البيت فتنصب الظبية وترفعها وتخفضها:

أما رفعها فعلى الضـمير يريد: (كأنها ظبية)، وهذا شـرط (أنَّ وكأنَّ) إذا خُفِّفتا، إنما هو على حذف الضمير. وعلى هذا: {عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ}.

ومَنْ نصـب فعلى غير ضـمير، وأعملها مُخَفَّفة عملها مُثَقَّلة؛ لأنها تعمل لشـبهها بالفعل، فإذا خففت عملت عمل الفعل المحذوف، كقولك: لم يك زيدٌ منطلقًا؛ فالفعل إذا حذف يعمل عمله تامًا، فيصير التقدير: (كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم هذه المرأة) وحذف الخبر لما تقدم من ذكره.

ومن قال: (كأن ظبيةٍ) جعل (أنْ) زائدة وأعمل (الكاف) أراد: (كظبية) وزاد (أنْ)"[2].

وقد كان مأخذ البغدادي علي العيني هنا في جملة (تعطو)؛ فالبغدادي يرى أن: "جملة (تعطو) صـفة ظبية، ولا يجوز أن تكون خبر كأن كما جوزه العيني... وإن جاز الإخبار عن النكرة في باب (إنّ) لِمَا قاله الشـارح المحقق في آخر الباب؛ لأنه ليس مراد الشـاعر الإخبار عن الظبية بما ذكر وإنما مراده تشـبيه المرأة بالظبية فالخبر محذوف قدره ابن الناظم ظرفًا قال: والتقدير: (كأن مكانها ظبية)، وقدره الأعلم، و ابن الشجري، و ابن السِّيد في أبيات المعاني، و ابن يعيش، وغيرهم: ضميرها أو اسم إشارتها، والتقدير: (كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم هي أو هذه المرأة). قال ابن هشام: وهذا إنما يصح على جعل المشبه مشبها به وبالعكس لقصد المبالغة".

وبالرجوع إلى كتاب العيني، وجدته يقول:" و(ظبية) يجوز فيها الرفع والنصـب والجر، أما الرفع فعلى أنها خبر كأن، والتقدير: (كأنها ظبية)، وفيه شـذوذ لكون الخبر

(1) السابق، 10/ 413.

(2) السابق، 10/ 413.

مفردًا مع حذف الاسم، وأما النصب فعلى أنها اسم كأن، والخبر محذوف، تقديره: (كأن ظبية هذه المرأة)، وهذا إنما يصلح على جعل المشبه مشبهًا به وبالعكس لقصد المبالغة.

ويجوز أن يكون الخبر قوله: (تعطو)، وحينئذٍ لا يكون من عكس التشبيه، وقدَّر الشارح: (كأن مكانها ظبية)، وهذا واضح، وأما الجر فعلى كون أن زائدة والكاف للتشبيه، والتقدير: (كظبية تعطو)، و(تعطو) جملة وقعت صفة للظبية بمعنى عاطية، وفيه شذوذ؛ وهو زيادة أن بين الجار والمجرور. ثم قال: الاستشهاد فيه: في قوله: (كأن ظبية)؛ حيث خففت كأن وحذف اسمها وجاء خبرها مفردًا فافهم"[1].

وبناءً على ما تقدم:

فإنَّ ما ذهب إليه البغدادي في التوجيه الإعرابي لجملة (تعطو) بأنها صفة لـ(ظبية) هو الصواب؛ بدليل ما أورده من آراء تدعم رأيه، ولم أجد ما يدعم رأي البغدادي أكثر مما أورد هو.

وقد ردَّ البغدادي على قول العيني بجواز أن تكون جملة (تعطو) خبر(كأنْ)، بأن مراد الشاعر هنا هو تشبيه المرأة بالظبية، وليس الإخبار عن الظبية بجملة (تعطو)؛ ومن ثم يكون ما ذهب إليه العيني ليس به أي وجه من الصحة.

وعليه، فإن البغدادي هنا على حق بما آخذ فيه العيني.

***

4. بَاتَ يُعَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوقِهَا وَجَائِرِ[2]

(1) المقاصد النحوية، ص 769.

(2) البيت من بحر الرجز، وهو بلا نسبة في: خزانة الأدب، 5/ 140، 141، المقاصد النحوية، ص 1657، شرح الكافية الشافية لابن مالك، (تحقيق: عبد المنعم هريدي) دار المأمون للتراث، ط1، 1402هـ/ 1982م، 3/ 1272 (pdf1129)، تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لزين الدين بن الوردي، (تحقيق: عبد الله الشلال)، مكتبة الرشد، الرياض ـــ المملكة العربية السعودية، ط1، 1429هـ/ 2008م، 2/ 525 (pdf527)، المساعد علي تسهيل الفوائد لابن مالك (تحقيق: د/ محمد كامل بركات) جامعة أم القري، دار الفكر بدمشق، ط1، 1402هـ/ 1982م، 2/ 477، شرح ابن الناظم علي ألفية ابن مالك (تحقيق: محمد باسل عيون السود)، دار الكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان، ط1، 1420هـ/ 2000م، ص: 392، شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك (تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد)، دار الطلائع، ط1، 1436هـ/ 2015م، 3/ 210، شرح التسهيل لابن مالك،(تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون)، هجر، ط1، 1410هـ/ 1990م، 3/ 383، أمالي ابن الشجري لهبة الله ابن الشجري (تحقيق: محمود محمد الطناحي)، مكتبة الخانجي

استشهد النحاة بهذا البيت "على أن (جائر) معطوف على (يقصد)؛ لكونه بمعني الفعل؛ أي: (يقصد ويجور)"[1]. "وإنما ساغ ذلك في هذا الضَّرب من الأسماء لصحة تقدير الاسم بالفعل، والفعل بالاسم، فالتقدير: (يقصد في أسوقها ويجور)"[2]؛ "فيجوز أنْ يُعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل، كاسم الفاعل ونحوه، ويجوز أيضًا عكس هذا، وهو أن يُعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسم؛ فمن الأول قوله تعالي: {فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً، فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً}[3]، وجعل منه قوله تعالى: {إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَ أَقْرَضُوا اللهَ}[4] ومن الثاني قوله:

فَألْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ ومُجْرٍ عَطَاءً يَسْتَحِقُّ المَعَابِرَا[5]

وقوله:

بَاتَ يُعَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوقِهَا وَجَائِرِ

= بالقاهرة، ط1، 1413هـ/ 1992م، 2/ 437، 3/ 205، شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك لنور الدين الأشموني، (تحقيق: حسن حمد بإشراف: د/ إميل بديع يعقوب)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1419هـ/ 1998م، 2/ 403.

معني البيت: يقول البغدادي: (يعشيها) أي: يطعمها العَشاء، وهو الطعام الذي يؤكل وقت العِشاء. ورأيت في أمالي ابن الشجري في نسخة صحيحة قد صححها أبو اليمن الكندي وغيره وعليها خطوط العلماء وإجازاتهم: بات يغشيها بالغين المعجمة من الغشاء كالغطاء بكسر أولهما وزنا ومعنى أي: يشملها ويعمها. وضمير المؤنث للإبل وهو في وصف كريم بادر يعقر إبله لضيوفه. و(العضب): السيف، و(باتر): قاطع، و(يقصد) أي: توسط ولم يجاوز الحد. و(أسوق): جمع قلة لساق، وهي ما بين الركبة والقدم، و(جائر): من جار في حكمه إذا ظلم. انظر: خزانة الأدب: 5/ 141، 142 (بتصرف).

(1) خزانة الأدب، 5/ 141.

(2) أمالي ابن الشجري، 3/ 205 (بتصرف).

(3) سورة العاديات، الآيتان: 3، 4.

(4) سورة الحديد، الآية: 18.

(5) البيت من بحر الطويل، للنابغة الذبياني وهو آخر بيت في قصيدة مطلعها:

(كتمتكَ ليلاً بالجمومينَ ساهرا وهَمّينِ: هَمّاً مُستَكِنّاً وظاهرَا)

انظر: ديوانه، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار المعارف بالقاهرة، ط2، (د.ت)، ص 71.

فـ(مجر) معطوف على (يبير) و(جائر) معطوف على (يقصد)"[1]، وهذا شرح لقول ابن مالك:

واعْطِفْ عَلَى اسْمِ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا وعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا[2].

وأما مأخذ البغدادي على العيني في هذا البيت ففي غير موضع الشاهد؛ إذ يقول: "وقوله: (بات): من أخوات كان، واسمها مستترفيها، وجملة (يعشيها): في موضع نصب على أنها الخبر، و(باتر): صفة أولى لـ(عضب)، وجملة (يقصد): صفة ثانية له و(جائر): صفة ثالثة، و(يقصد): مضارع قَصَدَ في الأمر من باب ضرب، و(جائر) معطوف على جملة (يقصد) الواقعة صفة ثانية لـ(عضب)، وفاعله ضمير العضب. وزعم العيني أن الضمير عائد على ما عاد عليه ضمير بات، وأن الجملة حال. وهذا فاسد؛ لأنه لو كان كما زعم لنصب جائر، لأنه معطوف عليه. ولا جائز أن يكون منصوبًا أو مرفوعًا؛ لأن الشعر من الرجز الذي يجب تو افق قو افيه"[3].

ثم قال البغدادي مدللًا لصحة كلامه: "والقافيتان مضبوطتان بضبط القلم بالجر في نسخ صحيحة مقروءة وعليها خطوط العلماء منها تفسير (الفراء والزجاج)، ومنها (إيضاح الشعر بخط ابن جني)، ومنها (أمالي ابن الشجري)، كما ذكرنا[4].

ولو رفع باتر على أنه نعت مقطوع من النكرة غير المخصصة لرفع جائر. وفيه ما لا يخفى. وكذلك لا يجوز أن يكون جملة يقصد خبرًا ثانيًا لـ(بات)، أو بدلًا من (يعشيها) لما ذكرنا. ولم يذكر الشارح المحقق شرط عطف الاسم على الفعل مضارعًا أو ماضيًا وعكسه. وقد بينه ابن الشجري في أماليه في فصل عقده له".

ورجعت إلي قول العيني فوجدته يقول: "قوله: (بات): من الأفعال الناقصة، والضمير المستتر فيه اسمه، وقوله: (يعشيها): جملة من الفعل والفاعل والمفعول؛ خبره، والضمير فيه يرجع إلى المرأة التي يعاقها زوجها بالسيف ، و(الباء) في (بعضب) تتعلق بقوله: (يعشيها)، وقوله: (باتر) بالجر صفة لعضب، وقوله: (يقصد): جملة من

(1) شرح ابن عقيل، 3/ 209، 210.

(2) البيت من متن ألفية ابن مالك، المكتبة الشعبية، بيروت ـ لبنان، ص 38.

(3) خزانة الأدب: 5/ 141: 143 (بتصرف).

(4) ذكر البغدادي أنه رأى نسخة صحيحة (لأمالي ابن الشجري) قد صححها أبو اليمن الكندي وغيره، وعليها خطوط العلماء وإجازاتهم. انظر: السابق، 5/ 141.

الفعل والفاعل وهو الضمير المستتر فيه الذي يرجع إلى ما يرجع إليه الضمير الذي في (بات)، ومحلها النصب على الحال، وقوله: (في أسوقها) يتعلق بها، ثم قال: والاستشهاد فيه: في قوله: الاستشهاد فيه: في قوله: (وجائر) فإنه عطف على قوله: (يقصد)، وهو عطف الاسم على الفعل، والمسهل لذلك كون جائر بمعنى يجور فافهم".

إذن: البغدادي آخذ العيني على أمرين:

أحدهما: علام يعود ضمير الفاعل المستتر في (يقصد)؟

البغدادي يرى: أنه يعود على السيف؛ لقوله: "وفاعله: ضمير العضب".

العيني يرى: أنه يعود على الرجل؛ لقوله: "والضمير المستتر فيه يرجع إلى ما يرجع إليه الضمير الذي في (بات)".

والثاني: المحل الإعرابي لجملة (يقصد).

البغدادي يرى أن جملة (يقصد) في محل صفة ثانية لـ(باتر).

العيني يرى أن جملة (يقصد) في محل نصب حال.

وبناء على ما تقدم، نخلص إلى الآتي:

أولًا: أن رأي البغدادي صواب فيما ذهب إليه من أن الضمير في (يقصد) يعود على السيف؛ لأن الأصل في الضمير عوده إلى أقرب مذكور.

ثانيًا: أن العيني لم يُصب هنا في التوجيه الإعرابي لجملة (يقصد)، بقوله إنها في محل نصب حال، وهذا لا يتناسب مع القافية في البيت؛ لأن القافية مجرورة و(جائر) معطوف على (يقصد)، والعطف بطبيعته تابع للمعطوف، فكيف تكون جملة (يقصد) في محل نصب حال، والمعطوف (جائر) مجرور؟ ثم إن قوله مردود أيضًا بكون صاحب الحال (عضب) نكرة، والأصل أن صاحب الحال معرفة.

ثالثًا: أن البغدادي علي صواب بما أثبتَ به صحة رأيه من أدلة، على أن جملة (يقصد) في محل جر صفة ثانية لـ(عضب).

ويؤيد رأي البغدادي ما ذكره الصبان؛ حيث قال: "و(يقصد) من القصد ضد الجور في محل جر صفة ثانية لـ(عضب) في تأويل قاصد؛ لأنه وصف والأصل فيه الإفراد وجعله العيني (حالًا) ويرده جر المعطوف".

وعليه، فإن البغدادي على حق فيما آخذ عليه العيني في هذا الشاهد.

***

5. ذَرِينِي إنّ أَمْرَكِ لَنْ يُطاعَا وما أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضاعَا[1]

استشهد النحاة بهذا البيت على أن الاسم الظاهر(حلمي) بدل اشتمال من ضمير المتكلم؛ وهو (الياء) في (الفيتني). وهذا هو معنى قول الألفية[2]:

ومِنْ ضميرِ الحاضرِ الظاهرَ لا تُبْدِ لَهُ إِلَّا مَا إِحَاطةً جَلَا

أو اقْتَضَى بَعضًا أو اشْتِمَالَا كأَنَّكَ ابتهاجَكَ اسْتَمَالَا3

وفي البدل من المضمر خلاف بين النحاة؛ فمنهم من أجاز الإبدال من المضمر لغائب كان، أو لمتكلم، أو لمخاطَب في جميع أقسام البدل، وهو مذهب الأخفش ويستدل عليه بالسماع والقياس، ومنهم من أجازه في ضمير الغائب خاصَّة في جميع أقسام البدل، فأما ضمير المتكلم أو المخاطب فلا يبدل منهما إبدال شيء من شيء، فأما غيره من أقسام البدل فجائز[4].

وقد كان للبغدادي على العيني مأخذان في هذا الشاهد:

(1) البيت من الوافر وهو مطلع قصيدة لعدي بن زيد العابدي في ديوانه ص: 35، (تحقيق: محمد جبَّار المعيْبد)، دار الجمهورية للنشر والطبع ـــــ بغداد، 1385هـ / 1965م، شرح أبيات سيبويه للسيرافي 1/ 85، (تحقيق: د/ محمد علي الرَّيح هاشم)، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 1394هـ/1974 م، شرح عمدة الحافظ وعدة اللفظ لابن مالك 1/ 587، (تحقيق: عدنان الدُّولي)، مطبعة العاني ـــ بغداد، 1397هـ/ 1977م، المقاصد الشاطبية لأبي اسحاق الشاطبي، 5/ 196، (تحقيق: د/عبد المجيد قطامش)، جامعة أم القري ـ مكة المكرمة، ط1، 1428هـ/ 2007م، المقاصد النحوية للعيني، ص 1674 إلا إنه قد رواه: (ولا أَلْفَيتِنِي حِلْمِي مُضاعَا)، خزانة الأدب 191/5. وقد رواه البغدادي: (ذريني إنَّ حُكمكِ لن يُطاعا)، ومنسوب لرجل من بَجيلَة أو خَثْعَم في الكتاب لسيبويه، 156/1، (تحقيق عبد السلام هارون)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1408هـ/ 1988م، والأصول في النحو لابن السراج، 2/ 51، (تحقيق: عبد الحسين الفتلي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ/ 1996م. معني البيت: ذريني: اتركيني، ألفيتني: وجدتني، حلمي: عقلي، مضاعًا: ذاهبًا. يخاطب الشاعر زوجته فيقول لها اتركيني فعقلي لم يذهب بعد حتى أطيع لك أمرًا.

(2) الدرر اللوامع للشنقيطي، (تحقيق: محمد باسل عيون السود)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1، 1419هـ/ 1999م، 1/ 404 (بتصرف).

(3) البيتان من متن الألفية لابن مالك، ص 45.

(4) انظر: شرح الجمل لابن عصفور، (تحقيق: د/ صاحب أبو جناح)، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ط1، 1400هـ/ 1980م، 289/1، 290(بتصرف).

الأول: في موضع الشاهد، فيقول: "ومن العجائب قول العيني: حلمي بدل من النون وكأنه أراد أن يتبع النحاس فيسقط من قلمه أو من قلم الناسخ عطف الياء على النون"[1]، والثاني: في غير موضع الشاهد، فيقول: " ونقل العيني عن (تذكرة أبي حيان) بأنه يجوز حلمي مضاع بالرفع على الابتداء والخبر، والجملة مفعول ثان. وفيه أن هذا البيت من قصيدة قو افيها منصوبة"[2].

وقد رجعت إلى كتاب العيني فوجدته يقول في إعر ابه للشاهد: إن "قوله:(حلمي): بدل من الياء في قوله: (ألفيتني)، قوله: (مضاعًا): مفعول ثان لألفى، ويقال: حال، وقال أبو حيان في التذكرة: ويجوز الرفع بالابتداء والخبر، والجملة مفعول ثان، والمعنى في الرفع والنصب واحد ... ثم قال والاستشهاد فيه: في قوله: (حلمي) فإنه بدل اشتمال من النون والياء في قوله: (ألفيتني)"[3].

وبعد الاطلاع على كلام العيني، لم أجد فيه ما يثبت صحة ما ادعاه البغدادي عليه في المأخذ الأول، وإن كان هناك ما يستدعي التعجب حقًا فسيكون من كلام البغدادي بنسبته إلى العيني كلامًا بغيروجهٍ من الصحة أو الدقة! وبذلك يسقط هذا المأخذ (الأول) على العيني.

أما المأخذ (الثاني) ففيه: أن العيني قد صرح بر أيه؛ وهو أن (مُضَاعًا): مفعول ثانٍ لألفى على أنه بمعنى وجد من أخوات ظنّ التي تنصب مفعولين على أن تكون الياء من (ألفيتني) مفعولًا به أول، إلا أنه قد عرض بعض الآراء الأخرى، منها رأي أبي سعيد السيرافي الذي ينصب (مضاعًا) علي أنه حال[4]، أما رأي أبي حيان الذي نقله العيني فقد نُقِلَ من (التذييل والتكميل)؛ وليس من (تذكرة النحاة) كما ذكر محقق كتاب المقاصد النحوية[5]، ربما يكون ذلك سهوًا من العيني في ذكره لاسم كتاب أبي حيان.

وقد رجعت إلى التذييل والتكميل فوجدت أبا حيان (ت: 745هـ) يقول: " وكل ما صح أن يكون بدلًا مما قبله أو مبتدأ وما بعده خبره، نحو: علمتُ زيدًا وجهُه حسنٌ؛

(1) خزانة الأدب، 5/ 193.

(2 )السابق، 5/ 194.

(3) المقاصد النحوية، ص 1675.

(4) شرح أبيات سيبويه للسيرافي، (تحقيق: د/محمد علي الرَّيَّح)، دار الفكر- القاهرة، 1394هـ/ 1974م، ص 86.

(5) المقاصد النحوية، ص 1675.

فالرفع بالابتداء أقيس وأوجه، قاله سيبويه، وذكر أنه الأكثر في كلام العرب، ومنه، قوله تعالى: (تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ) في قراءة من رفع، وهم السبعة، وكذلك الوجه عنده في قوله:

فما كانَ قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ واحِدٍ ولكنّه بُنيانُ قومٍ تَهَدَّمَا

الرفع. وزعم أن النصب جائز، وأن بعضهم ينشد البيت بنصب (هُلْكَ واحِدٍ)، و أنشد:

ذَرِينى إنّ أَمْرَكِ لَنْ يُطاعَا وما أَلفَيْتِنِى حِلْمى مُضاعَا

ثم قال: "فهذا عربي، والرفع أكثر وأعرب". وقال: "إنهم شبهوه بقولهم: رأيت رجلًا أباه أفضلُ منه؛ لأنَّه من سبب الأول، وهو الثاني في المعنى" انتهى.

ومن الواضح هنا أن أبا حيان تأثر بكلام شيخ النحاة، إلا أنه بيَّن رأيه بقوله: "ووجه الأكثرية أنه لا حذف فيه، وفي البدل تقدير الحذف؛ لأنه على الأصح على تقدير تكرار العامل"[1].

وبناء على ذلك، فإن التوجيه النحوي لأبي حيان هنا ليس به خطأ حتى يُؤاخَذ العيني علي نقله له، وعلى النظير فكلام البغدادي صواب أيضًا، وربما كان قصد البغدادي أنه لا داعي من ذكر تخريج أبي حيان؛ لأن القصيدة قو افيها منصوبة.

***

(1) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي، (تحقيق: د/ حسن هنداوي)، داركنوز اشبيليا - الرياض، ط1، 1437هـ/ 2016م، 13/ 44.

## الخاتمة والنتائج:

نخلص مما سبق من اختيارات شعرية أن النحو.كما ذكرت في المقدمة.علم قائم على تعدد وجهات النظر النحاة، وأن هناك قابلية لأن يكون هناك رأيان كلاهما على صواب؛ ومن ثم فمن الممكن أن يكون هناك رأيان في مسألة واحدة، وكلاهما على صواب. وأحيانًا يكون في قضايا الخلاف النحوي قراءة لنص تكون مخالفة لما ورد لصاحب النص أو بفهم آخر مخالف أو موازله.

ومما توصلت إليه:

- ليس كل ما أخذه البغدادي على العيني صائب؛ فبعض آراء العيني صائبة ولا خطأ فيها.
- للبغدادي والعيني توجيهات نحوية مهمة، وحجة قوية، ورأي صائب.
- الآراء النحوية للبغدادي أكثر دقة من العيني، وهذا ما تتسم به كثير من آرائهم النحوية.

## قائمة المصادر والمراجع:


- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1984.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: د/عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1987.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، 1982.
- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزَّجَّاجي، تحقيق: د/ مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، ط5، 1406هـ/ 1986م.
- البديع في علم العربية لمجد الدين أبي السعادات بن الأثير، تحقيق: د/ فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1420 هـ.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق: د/ عوض بن حمد القوزي، ط1، 1410هـ/ 1990م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط1، 1413هـ/ 1992م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب شرح الشواهد للعيني، مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1979.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط3، 1986.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن، نور الدين الأُشْمُوني، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 419هـ/ 1998م.
- شرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة)، لزين الدين أبي حفص بن الوردي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1429 هـ - 2008م.

- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، القاهرة، مكتبة عيسى البابي الحلبي.
- شرح الرضي علي الكافية، لرضي الدين الإستر ابازي، تحقيق: أ. د/ يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس .ليبيا، 1395هـ/ 1975م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط2، 1998.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له: د/عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، 1982.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د/ رمضان عبد التواب، ود/محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986.
- شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- العلل في النحو لأبي الحسن ابن الوراق، تحقيق: مها مازن المبارك، دار الفكر. دمشق، ط2، 1426 هـ.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، (د.ت).
- اللامات لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر– دمشق، ط2، 1405هـ 1985م.
- المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1392هـ / 1972م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: د/مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، سوريا.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسي العيني، تحقيق: أ. د/علي محمد فاخر، دار السلام، ط1، 1431هـ/ 2010م.
- المقتضب صَنعه المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1994.
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، دار الكتب العلمية .بيروت، ط1، 1412هـ/ 1992م.